



قاعدة المعطيات الخاصة بالتزامات وتعهدات السيد رئيس الحكومة خلال  
الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

ر. ت	الدورة	الجلسة	محور الجلسة	التزامات وتعهدات السيد رئيس الحكومة	آجال التنفيذ
01	أبريل 2019	الجلسة الأولى / 21 ماي 2019	سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا	<p>-تنزيل الرؤية الاستراتيجية لمنظومة التربية والتكوين التي تستحضر تطلعات مدرسة المستقبل التي تقوم على مقاربة شمولية ومتكاملة تشمل مختلف مكونات هذه المنظومة من خلال السعي إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>● تعميم التعليم الأولي: الالتزام بتحقيق نسبة 67%</li><li>● تحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي، وتعزيز التكوين المهني باعتباره رافعة أساسية لتحقيق فرص التشغيل، وإرساء منظومة متميزة للتعليم العالي والبحث العلمي، وتعزيز وتأهيل الموارد البشرية التربوية بهدف سد الخصاص والرفع من جودة العملية التعليمية وتوسيع البنية التحتية المدرسية:</li><li>● زيادة عدد المدارس الجماعية سنة بعد سنة لتعميمها في كل أنحاء المغرب،</li><li>● تعزيز وتحسين خدمات الدعم الاجتماعي عبر تطوير وتحسين آليات استهدافها، مع الحرص دائما على التمييز الاجتماعي للفئات القروية والشبه الحضرية.</li></ul> <p>-إعداد مشروع القانون-الإطار المتعلق بالتربية والتكوين</p>	2015 - 2030 سنة 2021



<p>والبحث العلمي الذي يهدف إلى تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة، وضمان استدامة الإصلاح، من خلال جملة من التوجهات الأساسية:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- توسيع المدى الزمني لإلزامية التعليم من خلال رفع السن الأقصى لهذه الإلزامية إلى 16 سنة وإلزامية تدرس الأطفال في سنة 4 إلى 5 سنوات في التعليم الأولي، على أن يتم إدماج الفئة العمرية ل 3 سنوات في مرحلة لاحقة.</li><li>- التمييز الإيجابي لفائدة الأوساط القروية والأوساط الشبه الحضرية والمناطق ذات الخصائص.</li><li>- إيلاء عناية خاصة للأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة لتمكينهم من حق التعلم.</li><li>- التطوير والتحسين المستمر للنموذج البيداغوجي وتطوير المناهج والبرامج والمقاربات البيداغوجية.</li><li>- إرساء هندسة لغوية تركز أساسا على ترسيخ استعمال اللغتين الوطنيتين الرسميتين بما ينسجم ومكانتهما الدستورية ومكانتهما الاجتماعية إلى جانب إرساء تعددية لغوية بطريقة تدرجية ومتوازنة.</li></ul>				
<p>ينبني برنامج إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية على مستويين: <b>المستوى الأول</b>، إصلاح نظام الوظيفة العمومية *تنزيل الرؤية الإستراتيجية لمراجعة منظومة الوظيفة</p>	<p>سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في</p>	<p>الجلسة الأولى /</p>	<p>أبريل 2019</p>	<p>02</p>



<p>في القريب العاجل</p> <p>دون تحديد</p> <p>عرضه على مسطرة المصادقة قريبا</p>	<p>العمومية التي تقوم على إرساء وظيفة عمومية مهنية ومحفزة وناجعة وقادرة على الاستجابة للمتطلبات الراهنة عبر الانتقال من التدبير الإداري للمسارات إلى تدبير مهني مبني على الكفاءات، من خلال:</p> <p>1/ مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية</p> <p>2/ تكريس مبدأ الاستحقاق في ولوج الوظيفة العمومية</p> <p>3/ إصلاح نظام ولوج المناصب العليا:</p> <p>*الانكباب على إعداد مشروع مرسوم جديد خاص بالمناصب العليا في اتجاه تكريس معايير الاستحقاق والكفاءة المهنية واعتماد التدبير التعاقدى المبني على الأهداف والنتائج والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة</p> <p><b>المستوى الثاني</b>، تحديث الإدارة العمومية بهدف تحقيق المساواة بين المواطنين في الولوج الى مرافق الادارة العمومية وخدماتها، عبر تغطية التراب الوطني والاستمرارية في تقديم الخدمات واحترام القانون والحياد والشفافية:</p> <p>*الالتزام بتطبيق ميثاق اللاتمركز الإداري وتفعيله بالسرعة الممكنة وفق خارطة طريق مفصلة في إطار الآجال القانونية المرتبطة بوضع تصاميم المديرية للاتمركز الإداري؛</p> <p>*اعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية يروم اعطاء الحجية القانونية للخدمات الرقمية ويحدد ضوابط الولوج لبنوك</p>	<p>القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية</p>	<p>21 ماي 2019</p>	
---	---	--	------------------------	--



	المعلومات الادارية؛ *اعداد مشروع ميثاق المرافق العمومية، يضبط التزامات المرافق العمومية تجاه المواطنين سواء على مستوى التنظيم والتسيير				
الإحالة على البرلمان خلال	الالتزام بموجب البرنامج الحكومي بوضع نظام مندمج لتدبير الاستثمارات العمومية وتقييمها، والرفع من جودة اختيار المشاريع الاستثمارية وسبل تنفيذها، بما يعود بالنفع على حياة المواطنين والمواطنين ويسهم في إنتاج الثروة وإحداث فرص الشغل. ● إرساء وتنزيل مقاربة جديدة لتحسين مردودية ونجاعة تدبير الاستثمارات العمومية: -تجويد التدبير الميزانياتي لنفقات الاستثمار من خلال تفعيل القانون التنظيمي لقانون المالية -تعزيز آليات تتبع الاستثمارات العمومية. -إعداد وإرساء إطار موحد لتدبير الاستثمارات العمومية يهتم مختلف الجوانب القانونية والمؤسسية والميزانية والمعلوماتية والتواصلية من خلال توفير الأدوات اللازمة للتتبع والتدبير الأمثل للمشاريع المقترحة للتمويل العمومي. تحسين آلية تنفيذ الاستثمارات العمومية في مجال التجهيزات العامة عن طريق إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة	سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته	الجلسة الثانية / 09 يوليو 2019	أبريل 2019	03



<p>الأسبوعين المقبلين</p> <p>2020 - 2022</p>	<p>(موضوع القانون رقم 48.17)، التي ستكون مدخلا هاما لتحسين حكمة الاستثمارات العمومية.</p> <p>- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.</p> <p>* إعداد مشروع القانون رقم 46.18 القاضي بتعديل القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، للتمكن من معالجة بعض الإشكالات المتعلقة ببطء تفعيل الشراكة بين القطاعين.</p> <p>- تعزيز التقائية السياسات العمومية، ومن أجل ذلك سيتم العمل على:</p> <p>* وضع نظام معلوماتي مندمج لتتبع تقييم السياسات العمومية.</p> <p>* إرساء آليات عملية لتنزيل البرنامج الحكومي من خلال وحدات تتبع متخصصة.</p> <p>* إحداث لجنة وطنية لتنسيق وتقييم السياسات العمومية.</p> <p>● التدبير الترابي للاستثمارات العمومية:</p> <p>*التنزيل التدريجي لميثاق اللاتمرکز الإداري</p>				
	<p>الاهتمام بوضعية فئة المتقاعدين ودعم قدرتها الشرائية من خلال:</p> <p>- الشروع في التشاور حول الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد.</p> <p>- إقرار مبدأ إعادة تقييم المعاشات ومراجعتها.</p>	<p>وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية</p>	<p>الجلسة الثانية / 09 يوليوز 2019</p>	<p>أبريل 2019</p>	<p>04</p>



<p>في القريب في أفق سنة 2020</p>	<p>- إنجاز دراسة وفق مقارنة تشاركية واسعة حول إعداد خارطة طريق للإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد المبني على اعتماد نظام القطبين (قطب عام وقطب خاص). - تطوير التكوين في مجال التخصصات، - تعميم تنزيل الإجراءات المتعلقة بالتدبير الإلكتروني لملفات معاشات التقاعد بجميع الإدارات.</p>				
--	--	--	--	--	--